تفعل وافتعل وزاد في التسهيل عد الشي بمعنى ما صنع منه نحو استعظمته اي حسبته عظيما
وموافقة افعل كاحصد الزرع واستحصد وايقن الانسان واستيقن و الاغنا عن فعل
نحو استحيا واستاتر عن فعل نحو استرجع اذا قال انا لله وانا اليه راجعون او الاصل
رجع كامن ودهل وسح قولها وللتحول الى اخره في بعض الشروح كان ينبغي ان
يقول وللسميه لا للتحول فان الطين شبه بالحجر والعقاب شبه بالنسر
ومنه استنسر البغاث اي شبهت بالنسر وفي شرح السيد ان اريد تحويله الى صيغة
المشتق فالاولى ان يقال للتشبيه وان اريد ما استحجر الطين تحول الى الحجر فانه
يكون للتحول حقيقة ورده اليزدي بانه قد يكون للتحول الحقيقي وللتحول غير
الحقيقي والاخير منزل منزلة الاول فلا حاجة الى لقب جديد لاجل هذا المعنى
تنبيه قال الجاربردي ذكر المصنف ان مزيد الثلاثي خمسة وعشرون ولم يذكر الا
معنى الثمانية وشرحه انه ليس في الالحاق زيادة معنى غير المبالغة الا في تفعل وتفاعل
فترك الملحق غيرهما ومن غير الملحق وافعل وافعال وافعوعل وافعول اذ ليس لها
ايضا معنى غير المبالغة وقال اليزدي لم يذكر المصنف فايدة باب افعول وفايدة
المبالغة والتكثير قال واما فايدة باب افعل وافعال وافعول فلم اجد هنا من
الكتاب يدل عليها وقال الميداني افعل وافعال مختصان بالالوان والعيوب وافعال
ابلغ من افعل ويمكن ان يكون في الكل المبالغة اذ زيادة اللفظ كونه غالبا انتهى وقد ذكر
ابن هشام في النزهة فوايد الثلاثة فقال وافعال للالوان وافعوعل للمبالغة لاحلوس
والصيرورة كاحقوقف وموافقة استفعل كاحلولى وفي التسهيل ومنها الالوان
افعل غير مضاعف العين ولا معتل اللام دون شذوذ وقد يلي عينه الف وقد يدل
على عاله على عيب حسي وربما طاوع فعل وقد يدل لا على غير لون وعيب وافهام العرض
مع الالف كثير وبدونها قليل ومنها افعوعل للمبالغة والصيرورة وقد يوافق استفعل
ويطاوع فعل وافعول سامقتصب انتهى وقال ابن عصفور افعل مقصور من
افعال لطول الكلمة ومعناهما واحد بدليل انه ليس شي من افعل الا ويقال فيه افعال
الا انه قد يقل احدى اللغتين في شي ويكثر الاخرى نحو في الالف من احمر واسود واسواد
واكثر والنباتها في اسهاب وادهام اكثر ولم يسمع في اوقد اسرع وان عدي اي الكف

وافتوى

وافتوى اي حزمه الى افعل ويجوز في القياس افعال وهو ايضا لا يتعدى اصله الذي قمر منه
قال ابو حيان وما ذكره ابن عصفور من ان افعل مقصور من افعال هو مذهب الخليل باب
الزيادة كذا ترجم في النزهة وترجم في الشافية ذو الزيادة وادرجه في الالفية في باب
التصريف من غير ترجمة قوله الالفية والحرف ان لم يلزم فاصل والذي لا يلزم الزائد مثل
تا احتذي قال ابن قاسم فان قلت هذا التعريف غير جامع لخروج ما يسقط من بعض التصاريف
وهو كواو لعد ولعد غير مانع لدخول ما يلزم وهو زايد فلا يصح حدا ولا علامة لان شرط
العلامة الاطراد قلت الاصل اذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود بخلاف الزايد والزايد اذا لزم
فهو مقدر السقوط قوله الالفية تضمن فعل قابل الاصول في وزن قال في شرح الكافية والمعتبر
من شكلات الحروف ما استحق قبل طرد التغيير الحادث باعلال او ادغام فلذا يقال
في وزن معد مفعل لان اصله ممدود وهو معنى قول النظم ولو فاق الشكل في الاصل الطو قوله
الشافية ويعبر عنها بالفا والعين واللام قال اليزدي لقايل ان يقول الضمير في قوله
عنها راجع الى الابنية والابنية موصوفة بالاصالة فيجب ان لا يوزن الابنية المزيد فيها بالفاء
والعين واللام وهو باطل لانه خلاف ان مثل ضارب وزنه فاعل وهو ما زيد فيه ولانه ينافي
له ويعبر عن الزايد بلفظه اذ الزايد لا يكون في عداد الاصول قطعا لا يسمى الصيرورة
الزايد اصلا والاصل زايد قال والجواب ان المراد بالتعبير بالفا والعين واللام انها
تقع في مقابلة الحروف وهذا مبني الزايد الوزن والزمه لان البنا الاصلي لا يوزن واذا
لا يقع مقابلا لاحد حروف فعل سواء كانت الاصول خالية عن الزوايد ام لم يكن
قوله الالفية وزايد بلفظه اكتفي قال في الشافية الا المبدل من تا الافتعال فانه بالتا
والا المكرر للالحاق او لغيره فانه بما تقدمه والثاني مذكور في الالفية بعد هذا في قوله وان
يك الزايد ضعف اصله فاجعل له في الوزن ما للاصل قوله الشافية فانه بما تقدمه قال
اليزدي كان المستقيم ان يقول بما تقدمه من الحرف الاصلي قال وقد زاد هذا القيد
في الشرح ولا بد منه قوله الالفية واحكم بتاصيل حروف سمسم ونحوه والخلف في كلملم
فيه امران الاول ظاهر كلامه انه لا خلاف في القسم الاول مع ان فيه خلافا اشار اليه
بعضهم الثاني لم يبين الراجح من الخلاف الذي حكاه في القسم الثاني وفي شرح الكافية انه ايضا
اصل عند البصريين الا ابا اسحق الزجاج وعند ابي اسحاق ان الصالح للسقوط زايد وعند

Copyright © King Saud University